



## بيان: أوقفوا الهجوم على العمال السودانيين – لا للتسريح الجماعي والتطهير السياسي

ندين بأشد العبارات القرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٦ الصادر عن وزارة الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية التابعة لسلطة الأمر الواقع في السودان، والذي يقضي بتشكيل لجنة لـ«دراسة ومراجعة» أوضاع موظفي الحكومة الاتحادية وتقديم توصيات لتقليص حجم القوة العاملة في القطاع العام.

إن هذا القرار لا يمثل إصلاحاً إدارياً، بل يشكل هجوماً سياسياً مباشراً على العمال والخدمات العامة والحقوق الديمقراطية، يُنفذ تحت غطاء الحرب والانهيار الاقتصادي.

منذ اندلاع الحرب المضادة للثورة حول السلطة والثروة والسيطرة في السودان بتاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٣، انزلق البلد إلى كارثة إنسانية شاملة.

وتدور هذه الحرب بين القوات المسلحة السودانية (SAF) والنظام الإسلامي السابق من جهة، وقوات الدعم السريع (RSF) من جهة أخرى، وذلك بعد انقلابهما المشترك على الحكومة المدنية في عام ٢٠٢١. وقد غذت هذه الحرب مصالح إقليمية وإمبريالية متنافسة على النفوذ والموارد والمواقع الاستراتيجية، وتحولت إلى هجوم مباشر على تطلعات ثورة ديسمبر ٢٠١٨ التاريخية، التي أطاح خلالها العمال والنساء والشباب ولجان المقاومة والقوى الثورية بدكتاتورية عمر البشير.

لقد قُتل مئات الآلاف، ونزح الملايين، ودُمّرت الخدمات العامة والبنية التحتية وأماكن العمل والمزارع والأسواق، مما أدى إلى تفشي الجوع والنزوح والانهيار الاجتماعي. ويعيش العمال والمتقاعدون أوضاعاً بالغة القسوة، بينما يتعرض العاملون في قطاعات التعليم والصحة والخدمة المدنية لهجمات متواصلة على الأجور وظروف العمل، في وقت لا تزال فيه الحوافز والحقوق والمعاشات مستحقة وغير مدفوعة. وبدلاً من حماية سبل العيش وإعادة بناء الخدمات العامة، تتجه سلطات الأمر الواقع نحو التهديد بتسريحات جماعية جديدة.

ويعيد هذا القرار إلى الأذهان أحد أحلك فصول تاريخ الحركة العمالية السودانية الحديثة. فبعد انقلاب عام ١٩٨٩، نفذ النظام الإسلامي السابق سياسات ممنهجة تحت شعار «التسريح للصالح العام»، أدت إلى تفكيك الخدمة المدنية وإقصاء أكثر من ٦٠٠ ألف عامل بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١، واستبدالهم بكوادر موالية سياسياً. وقد أسهمت تلك السياسات في تدمير التنظيم النقابي، وإضعاف مؤسسات الدولة، وترسيخ الدكتاتورية.

واليوم، تعود السياسات ذاتها تحت مسميات جديدة مثل: «الإصلاح الإداري»، و«تقليص القوى العاملة»، و«مراجعة الموظفين».

إن القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٦ يمثل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقوانين العمل الدولية، بما في ذلك المادة ٢٣(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)، والمواد ٢(٢) و٦(١) و٧(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، والمادة ٢٢(١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، التي تضمن حرية التنظيم وحقوق النقابات.

كما يتعارض القرار بصورة مباشرة مع مبادئ الحركة النقابية الدولية ودستور الاتحاد الدولي للنقابات (ITUC)، الذي يلتزم بالدفاع عن حقوق العمال، ومقاومة القمع المناهض للنقابات، وتعزيز المفاوضة الجماعية وحرية التنظيم، والنضال من أجل العمل اللائق والحماية الاجتماعية والمساواة.

ورغم الحرب والدمار والقمع في السودان، واصل العمال السودانيون التعبير عن تضامنهم الأمامي مع العمال في بريطانيا ومختلف أنحاء العالم. ومن ذلك رسالة عمال النقابات السودانيين إلى عمال النقابات المضربين في برمنغهام، وتضامن نقابة المسرحيين السودانيين مع نقابة «إكويتي»، ورسالة تجمع تصحيح واستعادة النقابات العمالية وتجمع الأجسام المطليبة (TAM) إلى النقابات البريطانية خلال المؤتمر السنوي للاتحاد العام لنقابات العمال البريطانية لعام ٢٠٢٤. وما يزال العمال السودانيون يقفون إلى جانب نضالات العمال في كل مكان ضد الاستغلال والنقش، والعنصرية، والحرب والاستبداد.

إن تشكيل لجان لتقليص العمالة في القطاع العام، عقب القرار غير القانوني رقم (٩) لسنة ٢٠٢٦ القاضي بحل النقابات الشرعية التي تشكلت منذ انطلاق ثورة ديسمبر ٢٠١٨، وفي ظل استمرار قمع النشاط النقابي المستقل، يثير مخاوف جدية من أن هذه العملية ليست إصلاحاً إدارياً، بل مشروعاً للإقصاء السياسي وإعادة التمكين. كما يهدد بتحويل مؤسسات الدولة مجدداً إلى أدوات للزبانية والسيطرة السياسية، قائمة على الولاء بدلاً من الكفاءة وحقوق العمال واحتياجات المواطنين.

وعليه، فإن هذا القرار يفتقر إلى الشرعية السياسية، ومرفوض أخلاقياً، وباطل قانونياً. فهو صادر عن سلطة تفتقد الشرعية الديمقراطية والأساس الدستوري، ويخدم مشروع إعادة التمكين والإقصاء والسيطرة الاجتماعية، لا مشروع الإصلاح الحقيقي.

كما يوظف ظروف الحرب والانهيار الاقتصادي لتفكيك الخدمة المدنية، وإعادة إنتاج نقابات النظام السابق، وإسكات الأصوات المطالبة بالمحاسبة، وإقصاء العمال من المجال العام. ولذلك فإننا نرفضه رفضاً قاطعاً.

وفي وقت يكافح فيه العمال والمتقاعدون من أجل البقاء في ظل الحرب والتضخم والنزوح والعنف، فإن استهداف الوظائف العامة لا يشكل هجوماً على سبل العيش فحسب، بل يمثل اعتداءً على ما تبقى من مؤسسات الدولة السودانية نفسها.

وعليه، فإننا ندعو الاتحاد العام لنقابات العمال البريطانية (TUC)، والنقابات العمالية، ومنظمات الحركة العمالية، وأعضاء البرلمانات، ومنظمات المجتمع المدني، والنشطاء، وهيئات حقوق الإنسان على المستوى الدولي إلى:

- الإدانة العلنية للقرار الوزاري رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٦.
- المطالبة بالوقف الفوري لأي برامج للتسريح أو الفحص السياسي أو تقليص العمالة.
- رفض أي عودة لسياسات «التسريح للصالح العام» تحت أي مسمى.
- دعم منظمات العمال السودانيين التي تدافع عن الوظائف والأجور والمعاشات والحوافز والحقوق النقابية.
- المطالبة بالدفع الفوري للأجور والحوافز والالتزامات التقاعدية.
- الدفاع عن خدمة مدنية مستقلة ومهنية وديمقراطية تخضع للشعب السوداني، لا للسلطات العسكرية أو الفصائل المسلحة أو شبكات المحسوبية.
- بناء تضامن دولي مع العمال السودانيين في نضالهم ضد الحرب والاستبداد والحرمان الاقتصادي.

إن الخدمة المدنية ملك للشعب السوداني، وليست غنيمة تتقاسمها قوى الحرب والسلطة.

مرفق بيان صادر عن جبهة النقابات وموقع من نقابات ومنظمات عمالية سودانية دعماً لهذه الدعوة.

**MENA Solidarity**

مايو ٢٠٢٦